

كلمة السيد رئيس الحكومة

النقاش العام

القمة الإنسانية العالمية

اسطنبول، 23 ماي 2016

السيد الرئيس،

السيد الأمين العام،
أصحاب الجلالة والسمو والفخامة،
أصحاب المعالي والسعادة،
حضرات السيدات والسادة،

أودّ أن أجدّد شكري لجمهورية تركيا الشقيقة على كريم الاستضافة، مثنيا على الجهود الحثيثة لمعالي الأمين العام للأمم المتحدة ومختلف الأطراف الفاعلة التي وفّقتنا إلى بلوغ هذه المحطة الكبرى للشأن الإنساني.

السيد الرئيس،

تستند رؤية تونس لهيكله العمل الإنساني إلى تجربتها وخصوصيتها كبلد مقصد وعبور ومصدر لحركات التنقل البشري من منطلق تعدّد انتماءاتها إلى الفضاءات العربية والمتوسطية والإفريقية التي تشهد عديد الأزمات الإنسانية.

ولئن انخرطت تونس منذ ستينيات القرن الماضي في العمل الإنساني تضامنا مع شعوب المنطقة، فقد اضطلعت إبان الأزمة الليبية سنة 2011 بدور محوري في إسناد الوافدين من الأشقاء الليبيين والمهاجرين الذين فاق تعدادهم آنذاك المليون لاجئ.

وفي ظلّ استمرار الأزمة الليبية وتواصل تداعياتها، فقد بادرت تونس خلال السنة الجارية بإعداد خطة طوارئ تأخذ بالاعتبار إمكانيات واحتياجات السلط التونسية وريادتها لجهود الإغاثة الإنسانية على أراضيها، مع الانخراط الواسع للوكالات الأممية المتخصصة ولمنظمات المجتمع المدني.

وبالنظر لما يترتب عن امتداد مثل هذه الأزمات من آثار سلبية وطويلة المدى على الأمن والاستقرار وتحقيق أهداف التنمية الوطنية، فإننا نوّكد أن العمل الإنساني المستقبلي يستدعي إيلاء الدعم الكافي والمستدام من المجتمع الدولي للبلدان المضيفة التي تمرّ بمسارات انتقالية من خلال إرساء شراكات فاعلة موجهة نحو التنمية المستدامة ومدّ الجسور بين الخطط والتدخلات الإنسانية والتنموية، بما يسهم في بناء قدرات مؤسساتنا ومجتمعاتنا المضيفة للاجئين على التعافي من الأزمات وتحمل امتداداتها على المدى الطويل.

السيد الرئيس،

إننا نعتقد أن أسباب الهجرة والنزوح على اختلافها تظل غالبا مترابطة وأن قضية الهجرة والنزوح في أسبابها ونتائجها تبقى قضية إنسانية وتنموية. إذ أن جميع من يعيشون في الهجرة والنزوح يتوقون إلى حياة أفضل وإلى التمتع بالحقوق والكرامة الإنسانية.

ومن هذا المنطلق فقد بادرت تونس أيضا إلى اتخاذ خطوات عمليّة من أجل تحقيق الاستفادة من الإطار الذي تتيحه أجندة 2030 للتنمية المستدامة، لا سيّما لمعالجة أسباب التشرّد القسري وتعزيز إسهام الهجرة في التنمية وتيسير التنقل عبر القنوات الآمنة والمنظمة وفقا للأولويات الوطنية.

السيد الرئيس،

إن العمل الإنساني المستقبلي بحاجة إلى تجاوز التركيز التقليدي على الحلول الإنسانية قصيرة الأجل ومحدودة الأفق باتجاه معالجة الجذور العميقة للأزمات وإيجاد الحلول الدائمة لها، من خلال توفير المزيد من القنوات الآمنة والقانونية للتنقل في دول الاستقبال الأكثر قدرة وتأطير الاستجابة للحاجيات المتزايدة لعمليات إعادة التوطين على أساس التقاسم المنصف للمسؤوليات وتعزيز عمليات العودة الطوعية، وذلك وفق مقاربات جماعية وشاملة وطويلة الأمد قائمة على الشراكة والتضامن وعلى الترابط الوثيق بين السلم والأمن والتنمية لما فيه فائدة بلدان الانطلاق والعبور والاستقبال.

وإنّ الأزمات المستشرية في منطقتنا العربية ليست فقط وليدة الكوارث الطبيعية لتقتصر معالجتها على الحلول الإنسانية، بل إنها أيضا أزمات بفعل السياسة. ومن هذا المنطلق فإن تونس على قناعة راسخة أن إعادة هيكلة العمل الإنساني تستدعي التزاما ثابتا بالحلول السلمية والتوافقية للأزمات، مع توجيه الاستثمار السياسي والتنموي والمالي نحو فترات ما قبل الأزمات وما بعدها من خلال جهود الوساطة وأنشطة بناء السلام وبناء مجتمعات دون فوارق اجتماعية واقتصادية بما يكفل التوقي من النزاعات قبل نشوبها ودرء المعاناة الإنسانية بدل تخفيفها.

وأشكركم على حسن الاستماع.